الملتقى الوطني حول التعليم العالي وعلاقته بالتعليم العام 01 ــ 02 ديسمبر 2009

الأستاذ: عبــد القادر بوزياني

أستاذ مساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

عنوان المداخلة: إصلاح التعليم العام والجامعي وعلاقته بالمجتمع

مقــدمة

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة حركة نشيطة وديناميكية في مراجعة وتحديث المناهج التربوية في مختلف المراحل الدراسية، المرحلة الابتدائية، المرحلة المتوسطة أو الإعدادية، والمرحلة الثانوية، والتعليم العالي، وهذا نتيجة التطور الحاصل في جميع ميادين الحياة، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتفجر المعرفي في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فبات من الضروري مراجعة المناهج التربوية الدراسية، وتحديثها وتطويرها وجعلها مسايرة للحضارة العالمية. وللعولمة حيث أصبح العالم قرية صغيرة.

والغاية من هذه المناهج التربوية الجديدة، هي صقل مواهب أبنائنا، وتنمية ملكاتهم، وحسّهم، وإعدادهم للحياة، وإسهامهم في بناء مجتمع يقوم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات.

وشهدت المنظومة التربوية في الفترة الأخيرة إصلاحا شاملا لبرامجها الدراسية، سعيا منها إلى تدارك نقائص النمط التعليمي السائد من قبل، وتجديد المواد التعليمية، وطرق التدريس من أجل تحقيق تعلّم ناجع وفعّال، يتيح للمتعلم تحسين قدراته المعرفية، وتحقيق كفاءات تعلميّة مجدية، ولقد مسّ الإصلاح جميع مراحل التعليم، ويعد التعليم العالي الرافد الأساسي للمنظومة التربوية، بموارده البشرية المجسدة لمسار الإصلاح، وإعداد المتعلمين إعدادا سويا يتماشى والأهداف المستقبلية للتربية والتعليم وعلاقته بالمجتمع. فما هي مؤسسة التعليم العالي ــ الجامعة ــ؟

1. تعريف **الجامعة:** الجامعة مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية.، ونيلهم شهادة البكالوريا، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة ، وبعض المؤسسات التابعة لها ، مثل: الكلية، المعهد،

الأكاديمية، ومجمع الكليات التقنية، والمدرسة العليا. وهذه الأسماء تسبب اختلاطًا في الفهم، لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر. فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولاً تتبع التقاليد البريطانية أو الأسبانية، تستخدم كلمة كلية للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة. وبالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة .

وتتميز الجامعات عن مؤسسات التعليم العالي؛ في المقررات الدراسية التي تقدمها. وتوفيرها فرصًا كثيرة للطلبة ، للتخصص في حقول العلوم المختلفة، (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم الحيوان، علم الفلك) والعلوم الاجتماعية، (علم الإنسان، علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد، التربية)، والعلوم الإنسانية (التاريخ، الفلسفة، الأدب، اللغات)، الفنون الإبداعية(الرسم، الموسيقى، الدراما)، وغيرها. بالإضافة إلى أن الجامعات تعد الطلبة لكل المهن الخاصة ــ ليصبحوا معماريين، ومهندسين، وأطباء، ومعلمين، و محامين، وخبراء زراعة وعقار، ومحاسبين، ومدراء أعمال، وتُعِدُّ القادة، وما شابه ذلك.

فهي منبع الأفكار، ومركز الإشعاع العلمي، والمعرفي، والأخلاقي، كما يقول الشاعر

لا تحسبنّ العلم ينفع وحده *** ما لم يتوج ربّه بخَلاق

ويهدف التعليم العا لي إلى إعداد مواطنين يتسمون بقدر من المعرفة والاستنارة ، وتحمل المسؤولية. ونقل الثقافة المشتركة من جيل إلى جيل . وهنا نطرح السؤال ما هي أهداف الإصلاح الذي مس مرحلة ما قبل الجامعة ــ مرحلة التعليم الثانوي ــ؟

أهداف إصلاح مرحلة التعليم الثانوي

اعتمدت الجزائر في مناهجها التربوية السابقة على المقاربة بالأهداف، والغرض منها اكتساب التلاميذ معارف وسلوكات عدة، إلا أنه تم رصد بعض النقائص والسلبيات، وعدم تمكن هذه الطريقة من تحقيق النتائج المرجوة، والمناسبة لطموحات الأمة، ومستقبلها، ممّا أوجب البحث عن طرق جديدة للتعليم، تمثلت في بناء مناهج جديدة للتدريس، تقوم على المقاربة بالكفاءات أو بيداغوجيا الإدماج. التي تعتمد على جملة من الكفاءات الأساسية في كل مرحلة دراسية.

فما هو هذا الإصلاح وما هدفه؟ يقوم هذا الإصلاح على أساس:

2. **المقاربة بالكفاءات**[1]: هي تصور ومنهج منظم للعملية التعليمية، تستند إلى ما أقرته النظريات التربوية الحديثة والمعاصرة، وخاصة النظرية البنائية [2]، التي تنطلق من كون المعرفة تبنى ولا تلقن، فهي تستهدف إلى تنمية قدرات المتعلم العقلية، والوجدانية، والمهارية، ليصبح بمرور المراحل الدراسية قادرا على الفعل والتفاعل الايجابين في محيطه المدرسي والاجتماعي وحياته اليومية.

وهذا نتيجة بعض النقائص التي كان يعاني منها الفعل التربوي في ضوء بيداغوجيا المحتويات (تجزءة المعارف)، التي ميزت المناهج السابقةً حيث كانت تضم في ثناياها مجموعة من المفاهيم، يطالب المتعلم الإلمام بها، وقد ترتب على هذه الرؤيا التجزيئية تراكم المعارف لدى المتعلم دون إقامة روابط بينها. وعدم التمكن من الفصل والوصل معها، ممّا أحال دون امتلاك لفعل الإنجاز والاكتشاف، حيث وجد نفسه خزانا للمعارف، يتعلم من أجل أن يتعلم، وليس من أجل أن يساعد مجتمعه والعالم على فهم محيطه المعاش بكل مركباته، وأن يتفاعل معه، ويتكيف مع معطياته استنادا إلى ما تعلمه. ورغم ضبط هذه الأهداف بشيء من الدقة، والاهتمام بتدرج واضح في تقديمها، إلاّ أنّه تم الوقوف على جملة من السلبيات والنقائص في تطبيق هذه المقاربة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تعدد الأهداف، وتشعبها بحيث أصبح من الصعب تحقيقها كلية، وتقديمها تقديما صحيحا.
- تحقيق كل هذه الأهداف لا يجعل بالضرورة التلميذ قادرا على تعبئتها وتجنيدها، واستثمارها في وضعيات ذات دلالة لها علاقة بالحياة اليومية للتلميذ.
- أصبحت هذه الأهداف لا تساير العصر، ولا تتماشى مع طموحات الأمة.

إنّ هذه السلبيات أدت بذوي الاختصاص إلى التفكير في مقاربة جديدة لأساليب التعلم والتعليم، واعتمادها في بناء المناهج والتدريس، إذ تقوم هذه المقاربة على بيداغوجية [3] الإدماج، التي تختلف عن الطريقة التقليدية، ذات الطابع التراكمي.

وترتكز بيداغوجية الإدماج (المقاربة بالكفاءات) على تحديد جملة من الكفاءات الأساسية في كل مرحلة دراسية، كما تقوم على مسار تعليمي لا يعتمد على ضم المعارف والمهارات [4]، إلى بعضها البعض وتجميعها، بل تهتم بتوظيف المكتسبات لحل المشاكل في وضعيات جديدة، وإنتاج خطاب ذو دلالة، فهو يقوم على مبدأ هام هو: "الكل ليس مجموع الأجزاء".

وكان من الضروري التركيز على الكيف المنهجي، بدلا من الكم المعرفي من خلال نظام الوحدات الذي يمكن من التركيز على مضامين بعينها، تتوفر على شروط التماسك والتكامل،

تمكن المتعلم من كيفية الاعتماد على نفسه، وتفجير طاقاته، وإحداث تغييرات ضرورية في ذاته للتكيف مع حاجات طارئة، إنّه مسعى يمكن المتعلم من اكتساب كفاءات ذات طابع مهاري سلوكي يتكيف مع الواقع المعاصر، سواء في عالم الشغل أو المواطنة أو الحياة اليومية.

فهو يقود المتعلم نحو تأسيس روابط بين مختلف المواد، وربطها بخبراته، وقيمه وكفاءاته، ومهاراته، وواقع مجتمعه، والقيم الإنسانية عامة. ويقيم روابط بين مختلف الأفكار المكتسبة، واستغلالها في البحث عن حلول مختلف الوضعيات المشكلة التي يدعى إلى علاجها. فتكون لديه عدة خيارات. وتنمو في نفسه روح الإنتاج والإبداع، والابتكار، والاختراع والملاحظة والمبادرة.

ومن هذا المنظور، لا يمكن أن يتحقق هذا الفعل الذي اهتم بالبرامج والمناهج، ونسي المشرفين عليها، من معلمين ومهنيين وإداريين، كما أن الجوانب المهنية والاجتماعية كانت هي الأخرى مغيبة في الإصلاح، وأي استراتيجة إذا لم تكن عقلانية مدروسة طبقا للمعايير المتفق عليها عالميا، ولا تنسجم مع النسيج الاجتماعي والثقافي والحضاري مآلها الإخفاق. وإلا كيف نفسر إقحام تغييرات واصلاحات كل سنتين، رغم أن الإصلاح الحقيقي مبني على التقييم، من خلال فسح الوقت الكافي لإجراء الملاحظات وعلاج النقائص، كذلك استئثار الوصاية بإقحام اصلاحات تراها مناسبة في منظورها دون إشراك واستشارة المعنيين الأساسين بالعملية وفي مقدمتهم الأساتذة، كذلك لا يمكن الحديث عن اصلاحات حقيقة دون اعتماد تدابير موازية تصب في خانة حل الانشغالات الشرعية للأساتذة، وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية، كون الأستاذ هو الحلقة الجوهرية في معادلة الاصلاح، باعتباره من يواجه ويرافق التلاميذ طيلة مشوارهم الدراسي، ويطبق البرامج والمناهج التربوية، وليست الإدارة ولا الوزارة.

كما لا يمكن أن يتحقق هذا الإصلاح لوحده إذا لم يتم معه تكوين خاص بالمعلم، والاهتمام بحاجيات المجتمع، وتوفير الوسائل البيداغوجية المناسبة له، وتوعية المواطن بهذا الإصلاح وأهدافه، والنتائج المرجوة منه. ومدى مسايرته للتقدم العالمي والتكنولوجي الرهيب.

وهل يتواصل هذا الإصلاح مع التعليم العالي، ويحقق أغراض المجتمع الراهنة والمستقبلية؟ وهل هو مناسبا لتطلعات المجتمع الجزائري؟

3. أهداف إصلاح التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع

لم يقف الإصلاح في المرحلة ما قبل الجامعة بل مس التعليم العالي أيضا، ويهدف من وراء ذلك إلى نقل المعرفة والعلم بين الأجيال، والتواصل بينهم . ويُعد الطلبة والطالبات للحياة المهنية والاجتماعية، وتحمل المسؤوليات في المؤسسات الصناعية، والتجارية، وتكسبهم مهارات وتقنيات عالية. وتؤهلهم إلى خوض معركة البناء والتشييد، ولا يقف عند هذا الحد بل يهتم الإصلاح، بالبحث العلمي ، ويعتني بالاكتشافات الجديدة وتوليد المعارف الحديثة. ففي مجال العلوم والتقنية نجد أن كثيرًا من الاختراعات ، ما هي إلا نتيجة للأفكار الإبداعية والابتكارية لأساتذة الجامعات ، والطلاب المتميزين . كما اعتمد التقدم في رحلات الفضاء والحواسيب، والجراحة بوساطة الليزر، والطاقة الذرية بدرجة كبيرة على خبرات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات. ومعظم علماء الآثار الذين اكتشفوا أنقاض المدن القديمة، والمؤرخين الذين أظهروا أحداث الماضي، وعلماء النفس الذين طوروا طرقًا جديدة لمعالجة الأمراض العقلية؛ كلهم من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات.

ولذا فإن الأبحاث المنجزة على المجتمع تهدف إلى تفادي أزمات خطيرة أو على الأقل التخفيف من الآثار التي تسببها، فالتوازن والاستقرار والرفاهية هي إذن الأهداف الأساسية التي ينشدها البحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وتكمن الأهداف العلمية للبحث في مراعاة الوضع الحالي، والتحولات السريعة التي يعرفها المجتمع، وأخيرا الوسائل المتوفرة أو الواجب رصدها بغية تنفيذها.

أما البرنامج المخصص للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فهو يهدف إلى إرساء إستراتيجية للتراكم والتحكم والتطوير التكنولوجي لاسيما في مجال الأفضلية بالنسبة للبرامج المعلوماتية، ودفع عجلة عملية البحث والتطوير التي تشجع على ظهور اقتصاد المعرفة وتجميع الذكاء الناتج عن التراكم والتحكم التكنولوجي، من أجل زيادة فرص التجديد وخلق القيمة المضافة في مجال الاقتصاد الجديد.

وتشكل العلوم الإنسانية عاملا رئيسيا في البحث العلمي الوطني من خلال مساهماتها في تكوين المكونين والباحثين، ومساعدتها على التحكم في الأدوات التكنولوجية الحديثة، وتطويرها وكذا فهم الظواهر الطبيعية وتفسيرها.

والمعروف أن إصلاح التعليم العالي هو أساس دمج الجامعة بالتيارات الوطنية والتوجهات الجديدة التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة من تاريخها، ونتجت مجموع

الإجراءات التربوية التي يحتوي عليها هذا الإصلاح، والتي تؤلف أصالته من مبدأ أن الجامعة في خدمة المجتمع والتنمية الوطنية [5].

وتحتاج الدول النامية من الجامعات أن تساعد في حل المشكلات الحالية التي تواجه المجتمعات، وتجد لها حلولا سريعة ومناسبة، نذكر على سبيل المثال: تلوث الهواء، الحراري، وتلوث الماء، والأمراض، وعدم صلاحية المساكن، والنقص في الغذاء، ومشكلات كثيرة أخرى.

إن عملية الإصلاح لا تكمن في إصلاح البرامج التربوية فقط، وإنتاج معلومات جديدة تقع أساسًا على مؤسسات التعليم العالي، بل تستلزم إصلاح معظم أعضاء هيئة التدريس ، بالاهتمام بهم وبمشاكلهم، وتكوينهم، وجعلهم يتفرغون للبحث والتنقيب، وحضور الملتقيات والندوات، والاحتكاك ببعضهم من علماء الدول الأخرى ، ممّا يتيح لهم مجالاً للعمل الإبداعي ، والإبتكار.

كذلك فإن هيئة التدريس عادة ما يكون لديها أعداد كبيرة من الطلبة ، ممّا لا يتيح الوقت الكافي لإجراء البحوث. بالإضافة إلى ذلك يجب توفير أموال كثيرة للبحوث ، ورحلات متعددة للبحث عن المعرفة، وللإنفاق على الباحثين وتوفير المصادر اللازمة، ومثل هذه الأموال ــ غالبًا ــ غير متوفرة.

ومن هنا نستنتج أن عملية إصلاح التعليم العالي جاءت نتيجة لتدارك نقائص النمط التعليمي من جهة، ونتيجة حتمية عالمية فرضتها العولمة من جهة أخرى ، وهنا نطرح السؤال هل هذا التغيير يتماشى وحاجيات المجتمع الجزائري وآفاقه المستقبلية؟.

4. علاقة الجامعة بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي

يعرف كل مجتمع تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكون هذه التحولات ناجمة عن عوامل مختلفة، سريعة نوعا ما حسب مستوى وحالة نمو المجتمع، وتؤدي إلى ظهور تقلبات، وهذه الأخيرة التي إن لم تعالج مسبقا فإنها ستكون سببا في الاختلالات، والمشاكل، ويعني هذا أهمية تحليل المجتمع في كافة الميادين وكافة المستويات، (الهيئات، والمنظمات، والمجموعات، والأفراد)، لكشف وتحليل ومعرفة الأنظمة، والمقاييس، والقيم والظواهر التي تسيره.

فينبغي أن تتحكم معرفة ظواهر المجتمع في كل تدخل أو إرادة في التحول الاجتماعي بغية إعطاء فرصة قصوى لنجاح المشاريع الاجتماعية والاقتصادية من خلال اختيار زمان تنفيذها

والانسجام في محتوى برامجها أو أهدافها، ودراسة تنظيم الهيئات، والعلاقات بين العمال الذين يسيرونها.

إنّ الدول التي حققت نجاحا أكبر في انتقالها إلى الاقتصاد المبني على المعارف هي تلك التي تمكنت من وضع إستراتيجية تطوير ملائمة مبنية على إطار تشريعي وتنظيمي مناسب يشجع تطوير منشآت الإعلام مع المساهمة المتزايدة للقطاع الخاص، ووضع إجراءات تهدف إلى تشجيع نشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال واستعمالها، لاسيما الربط الشبكي داخل المؤسسات التعليمية والجامعات وفي الإدارات العمومية وكذا في أوساط المؤسسات وبين عامة الناس إضافة إلى الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع البحث والإبداع.

إن تحول الاقتصاد الوطني والمجتمع الجزائري، يفرز آثارا مضاعفة ناجمة عن الاستخدام الفعال لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ولهذا لا ينبغي التوقف عند إعداد وتنفيذ البرامج الأساسية للبحث والتطوير فحسب، بل يتعين أيضا دفع عجلة عملية البحث والتطوير والإنتاج.

يلاحظ حاليا أن علاقة الجامعة بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي محتشمة، باستثناء بعض التجارب المنبثقة عن أعمال فردية، فالطرفان لا يعرفان بعضهما البعض نتيجة النقص في الاتصال والمبادلات.

ومن أجل ترسيخ الشراكة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي ينبغي:

1) أن يكون تواصل واتصال بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.
2) أن يكون هناك علاقة بين حاجيات المجتمع وما يكونه التعليم العالي.
3) أن يكون تنسيق مستمر بين المؤسسات الصناعية والتجارية والتربوية من أجل تكوين طلبة مؤهلين بكفاءات عالية، تستطيع الاندماج في عالم الشغل، والوظيف العموم.
4) وهذا الوضع يتطلب تدابير تشجيعية للقطاع الاجتماعي والاقتصادي من أجل إقحامه، وجعله يشترك بشكل أوسع مع الجامعة في استقبال الطلبة وتمكينهم من إنجاز التربصات في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والوسط المهني بشكل عام.
5) ترسيخ قيم التشاور والحوار مع الشركاء المهنيين والحرفيين حتى يصبحوا أكثر فأكثر فاعلين نشطين ومساهمين في كل مراحل التكوين.
6) تشجيع اقتراحات التكوينات المكيفة بحسب سوق العمل، ومتطلباته.
7) تحديد إجراءات تطبيقية وقوانين تنفيذية وآليات التعامل (مكافآت، ونصوص التنظيمية)،

لتسهيل إدماج الإطارات والمختصين من القطاع المهني في فرق التكوين، والإدماج المهني للطلبة.

إن هذه المقترحات تمثل العناصر الأساسية لتأسيس شراكة ناجعة بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد فإن إسهام المؤسسات في إعداد عروض التكوين هو أمر مرغوب، لكونه يسمح بتأكيد الطابع الممهن للتكوينات الجماعية، ويساعد على تحضير الطلبة للحياة المهنية بشكل أفضل، كما أن هذه الشراكة تمكن الجامعة من أن تلعب دورا مهما في تحسين كفاءات المؤسسة عن طريق اقتراح عروض تكوين خاصة في شكل تكوين حسب الطلب.

يعتبر تطوير الموارد البشرية وتعبئتها هدفا ذا أولوية يستوجب تنفيذ العديد من الإجراءات الأساسية من أجل بلوغه، لاسيما تحسين ظروف البحث بتوفير أكبر للوسائل المادية والوثائقية، وإصدار القوانين الأساسية للباحث الدائم والأستاذ الباحث، ووضع إجراءات تحت الباحث على تثمين نتائج بحثه سواء كانت اقتصادية أو علمية، وتزويد مراكز البحث ببرنامج تطوير متعدد السنوات خاص بالموارد البشرية، وتعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.

خاتمة

إن بلوغ أهداف الإصلاح وتحقيق غاياته، يتطلب توطيد العلاقة بين الأهداف العلمية ومدى نجاعتها للأهداف الاجتماعية، بكل أبعادها، وتعميقه وتعميمه، وضمان مرافقه في إطار قانوني وتنظيمي. وأن يساير تطلعات المجتمع الراهن وتصوراته للحياة وللمستقبل وفق نظرات علمية وعالمية وأن لا يكون مفروضا عليه، أو إصلاحا لا يناسبه ولا يتماشى مع أهدافه وطموحاته، ومعتقداته، وثقافته، وتاريخه، فإنه محكوم عليه بالفشل والموت، لذا يجب أن يكون الإصلاح نابع من المجتمع مطابقا له حتى يحتضنه ويتوافق ورغباته ومتطلباته ومستقبله، كما قال المجاهد زيروت يوسف :(القوا الثورة للشارع يحتضنها الشعب)، وأقول: شاركوا المختصين والشركاء الحقيقيين تنجح الإصلاحات و(تؤتي أكلها كل حين إذن ربها).

لذا لابد للجزائر أن تصلح التعليم العالي بمؤسساته وأساتذته ووسائله، حتى يتكامل مع بعضه البعض، ويعانق هذا التطور العلمي والتكنولوجي، وتركب قطار الحضارة العالمية، وترسم أهدافا مستقبلية، لها علاقة بالشخصية الجزائرية، والتراث الثقافي والحضاري الوطني، ومتطلبات المجتمع وحاجياته.

وتهتم بنشاطات البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي في مجالات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتحكم في الأنظمة اللازمة لبناء مجتمع المعلومات من جهة، وإلى تطوير البرامج المعلوماتية، وإنجاز الأنظمة والأدوات التي تشكل أساس اقتصاد المعرفة من جهة أخرى.

إن التقويم على كل المستويات، هو وسيلة لتحسين نظام التعليم العالي، وجعله أكثر نجاعة وتنافسية، وأن يظل متواصلا طوال مسار بناء إصلاح التعليم العالي، كما ينبغي أن يتم إثراؤه باستمرار وتثمينه وتقييمه بتحديد مؤشرات دالة، تسمح للمنظومة الجامعية الوطنية بالانخراط في مقاربة ضمان الجودة والارتقاء تدريجيا باتجاه بلوغ المعايير الدولية.

الإحالة:

---

[1] ــ الكفاءة: مجموعة قدرات.

[2] ــ النظرية البنيوية: تستمد هذه النظرية تعريفها للغة من النظرية السوسورية (دي سوسير) التي ترى أنّ:السان صورة وليس مادة" وعلية تكون دراسة شكلية بنيوية ووضعية". ينظر: مارك ريشل، اكتساب اللغة، ترجمة، د/ كمال بكداش، ص14، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

وللاتجاه السلوكي أثر كبير في هذه النظرية التي تعتبر "اللغة مجرد سلوك اجتماعي يمكن اكتسابه بشكل آلي وذلك من خلال التمارين الشفوية والكتابية المكثفة". ينظر: يوسف المحمود، منهج التعليم الجامعي للغات الأجنبية وعلاقته بتدريس اللغة العربية، ص 6، مجلة المعرفة ع 233.

ومن هذا المنظور فإنّ مارتني يعرف اللغة على أنّها مجموعة من العادات وذلك: "إنّه في الميدان الملموس كثيرا ما تمثل اللغة ضريبة من العادات الخاصة أو الصوتية، فإنّها وحدة وكل متماسك كالعادة الواحدة". وناصف خرصا أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص51، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

[3] ــ بيداغوجية: تركيب يوناني مؤلف من كلمتين: " بيدا" بمعنى الطفل و"غوجيا" بمعنى "التوجيه"، وتعني في المفهوم الحديث: العلم الذي يرشد المربين إلى فهم الظواهر التربوية والتحكم فيها للتمكن من القيام بمهمة تربية المتعلمين وتعليمهم.

وطرائق بيداغوجية: أساليب إيصال المعارف وتقنياتها من أجل تحقيق أهداف تربية مهينة.

[4] ــ مهارة: البراعة التي يظهرها المتعلم أثناء ممارسته الأنشطة التعليمية المختلفة.

[5] ــ أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر/ حنفي عيسى، ص34، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973،

المصادر والمراجع

1. ابن جني، الخصائص مج/1، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة .
2. ابن خلدون عبد الرحمن بم محمد، المقدمة، دار رائد العربي، ط1، بيروت 1987م.
3. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ط3، بيروت 1980.
4. أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط1، الجزائر 2000م.
5. أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر/حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1973.
6. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.
7. الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي الجزائر19 ــ 20 ماي 2008.
8. حسن عبد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية في مرحلتين الإعدادي والثانوية، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي للطباعة والنشر، ط1.
9. دليل المركز الجامعي حسيبة بن بوعلي الشلف، الصادر بتاريخ2000م.
10. رشيد بدران، تعليم وتحديث المجتمع، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة 2000م
11. سعيد إسماعيل علي، دور التعليم في تعزيز الانتماء، جامعة عين شمس، ط1، 2000
12. طه علي حسين الديلمي، وسعاد عبد الكريم، اللغة العربية مناهجها وطرائق تدريسها، دار الشروق، ط1، عمان 2003م.
13. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
14. مالك بن نبي، شروط النهضة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
15. محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989.
16. محمد فؤاد الزغبي، التغيير الإجتماعي، ط2، القاهرة،14978م.

17. محمد وطاس، أهمية الوسائل التعليمية عامة وفي تعليم اللغة للأجاجب خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر 1988م.
18. مراد بن أشنهو، نحو الجامعة الجزائرية، تر/عائدة بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981.
19. مصطفى الأشرف، الجزائر أمة ومجتمع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر
20. مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية، ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962 ــ 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية1986.
21. مصطفى عشوي، المدرسة الجزائرية إلى أين، دار الأمة، ط1.
22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 10.
23. الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي الجزائر 19 ــ 20ماي 2008م.
24. قانون رقم 08 ــ 05مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98 ــ 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419، الموافق 22 غشت سنة 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي2008 ــ2012.
25. قرار رقم 136 مؤرخ في 26 جمادي الثانية 1430ه÷ الموافق 20جوان 2009، يحدد القواعد المشتركة للتنظيم لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر.
26. مراجع باللغة الأجنبية
27. ACTES DU COLLOQUE INTERNATIONAL
Le SYStème L M D entre implèmentation et projection
ALGER 30 et 31 mai 2007. MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE.
28. Comprondre et pratiquer le L M D – Abdelkader HERZALLAH – Kamel BADDARI / Office des Publications Universitaires.